اسرائيلي فقط ، وتجاهل الكثيرون — او لعلهم جهلوا — انه يقضي ايضا بتحطيم جدار الرفض العربي لاسرائيل ، وباقامة عهد جديد من القبول العربي بها والاقرار بشرعيتها المزعومة ، كما يقضي بتصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية . وبناء على هذا الوهم (او الايهام) والجهل (او التجهيل) انبرت اصوات تدعو الى تنفيذ قرار مجلس الامن وكأنه بركة على القضية العربية .

عبثا نقول : ان المسؤول عن هذه الفوضى الفكرية في صفوف الامة العربية على الصعيد الشعبي — والمسؤول عن معالجتها وتصحيحها — هي اجهزة الاعلام العربية الرسمية او الموجهة او الخاضعة . لان تعمد اجهزة الاعلام الرسمية في اكثر من بلد عربي حجب صورة قرار مجلس الامن الحقيقية عن الاعين والاذهان ، هو جزء من سياسة الاستسلام المتمثلة في القبول بقرار مجلس الامن بل وفي التلهف على تنفيذه .

خلافا لوعد بلفور ولمشروع التقسيم ، ان قرار مجلس الامن ، الذي لم يثر في الجماهير العربية ما يستحقه من رفض ومقاومة ، قد وجد على صعيد الحكومات العربية تمزقا وتفتتا ، ولقي لدى عدد منها استجابة ايجابية . **وخلافا للعرف ، فان المسؤولين العرب الذين تمسكوا بالحق الفلسطيني وبالكرامة العربية ورفضوا القرار واستنكروه ، ما لبثوا ان وجدوا انفسهم في حرج تجاه الذين قبلوه (بدلا من العكس) ، فاتجه بعض الرافضين نحو القبول مسايرة للقابلين بالقرار ، ولاذ البعض الآخر بالصمت كي لا يحرج الذين قبلوا به . وفي الوقت عينه ، كان في تمسك البعض الاخر بالرفض قسط من المزايدة كما كان في تمسك اخرين بالرفض رغبة في الاحراج . الى ان انتهى الامر بأن أصبح الرفض الصادق الثابت موقف الاقلية الصغيرة في صفوف الحكام العرب .**

٤ — اوهام وذرائع :

يتضح مما مر بنا ذكره ان قرار مجلس الامن يقضي باجراء عملية مقايضة . هكذا ، بكل بساطة ، يتلخص جوهر القرار . انها عملية مقايضة تتخلى اسرائيل بموجبها عن المناطق التي احتلتها في حرب حزيران ١٩٦٧ ، لقاء تخلي الدول العربية عن موقف الرفض الذي لازم الامة العربية منذ نشأة القضية طوال نصف قرن ، واستبداله بانشاء حالة سلام طبيعية في المنطقة تقوم على الاعتراف بشرعية الوجود الاسرائيلي دون تحفظ ، وتصفى في اطارها القضية الفلسطينية تصفية نهائية .

ان هذه المقايضة تتناقض ، من الجهة الواحدة ، مع فلسفة الامم المتحدة ونصوص ميثاقها ، كما تتناقض من الجهة الاخرى مع الحق والكرامة العربيين .

فبالنسبة لميثاق الامم المتحدة ، ان مثل هذه المقايضة معناها ، بابسط عبارة ، مكافأة المعتدي على عدوانه ، او رشوة المعتدي لحمله على التخلي عما حصل عليه بالعدوان . واقرار مبدأ المقايضة على هذا النحو في قرار رسمي صادر عن مجلس الامن انما هو سابقة خطيرة تهدد اركان صرح المنظمة الدولية ومبدأ سلطان القانون في العلاقات الدولية . وما كانت الامم المتحدة لتتخذ مثل هذا القرار — السابقة ، لولا ان الاسرة الدولية كانت قد وصلت الى طريق مسدود في محاولتها لمعالجة آثار العدوان الاسرائيلي اثناء الدورة الاستثنائية الخاصة التي عقدتها الجمعية العامة بعيد انتهاء الحرب (والتي سقطت فيها جميع مشاريع القرارات المطروحة ، وبينها المشروع السوفياتي ومشروع دول عدم الانحياز والمشروع اللاتيني ، بينما سحبت امريكا مشروعها قبل الاقتراع عليه) ، ولولا ان الاتحاد السوفياتي وامريكا وجدا في المشروع البريطاني (المقدم بعد ذلك الى مجلس الامن) ارضا مشتركة تلتقي عليها مصالحهما ومطالبهما في المنطقة — كما ذكرنا من قبل .